

تحقيق

# السلفة الموعودة وصلت.. فهل تنقذ مس



الضغط الذي مارسه اعضاء مجلس الإدارة المسيحيون، الذين رأوا ان هذا الموقع «للمسيحيين». حينها، جرت تسوية إقصاء الكردي مقابل التعاقد معه كاستشاري في أمور المشتريات براتب رئيس المصلحة نفسه (حوالي 4 ملايين) وهو ما يعد هدرا كبيرا لموازنة المستشفى الواقع في العجز. السلافت ان الوظيفة التي يتولاها الكردي غير محددة في المرسوم الذي ينظم العمل في المستشفى. وهي ليست الوظيفة «المبتكرة» الوحيدة، إذ جرى في عهد شاتيل استحداث وظيفة بمسمى «رئيس دائرة نصره المريض»، حددت على مقياس مشرفة الاستقبال (حيازة شهادة بكالوريا فقط) ليجري ترقيتها اليها. ثمة «نماذج» أخرى سائدة في المستشفى تفرض تحديا امام الابيض لانها وتخفيف العجز الذي تساهم فيه، فالنقاش هنا يدور حول الهدر الحاصل على مستوى التعيينات، نتيجة التسويات والتفجعات التي من شأنها ان تمثل عبئا على موازنة

وصلت السلفة «الموعودة» إلى مستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي، البالغة قيمتها 10 مليارات ليرة لبنانية. صُرفت رواتب الموظفين المستحقة منذ شهر تموز، ودُفعت بدلات النقل المتأخرة. وفيما يُعوّل البعض على هذه السلفة لـ «النهوض» بواقع المستشفى المزوم، تفيد المعطيات، كما التجربة، بأن أي إصلاح «يُسكّن» بالتسليفات من دون آلية للمراقبة والمحاسبة في ظل عجز يفوق الـ 120 مليار ليرة، لا يعوّله عليه

## هديك فرفور

الموظفين الإداريين، والتحقيق في ملفات الصفقات والفساد المتعاقبة على مر سنوات. الفساد الذي يُشار إليه عند الحديث عن أزمات المستشفى المتكررة يعود الى عوامل «متجذرة» في إدارة المستشفى.

## ابتكار الوظائف

تعزو بعض المصادر المطلعة سبب «إنهيار» المستشفى الرئيسي الى «التفجعات التي حصلت على مستوى تعيينات الوظائف من الدرجة الثانية منذ افتتاح المستشفى عام 2004». تقول المصادر نفسها، إن تولي بعض الموظفين «النافذين»، مراكز الإدارات الرئيسية هو الذي أدى الى «تاكل» المستشفى نتيجة «الصفقات الكثيرة التي تحصل داخل هذه الدوائر».

أهم الدوائر الأساسية في المستشفى التي تعد أرضا «خصبة» للكثير من الصفقات تتمثل بمصالحتي الشؤون المالية والإدارية ومصالحتي الموارد والمشتريات الذي كلف الابيض نفسه مسؤولية توليها بعد استقالة محمد الكردي نتيجة

في الحادي عشر من شهر حزيران الماضي، نُشر في الجريدة الرسمية مرسوم حمل الرقم 2132، يقضي باعطاء مستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي سلفة خزينة بقيمة عشرة مليارات ليرة لبنانية. استغرق «وصول» السلفة الى إدارة المستشفى أكثر من شهرين لأسباب مجهولة. خلال هذه الفترة، بقي مدير المستشفى الدكتور فراس الابيض ممتنعا عن الحديث الى الإعلام، «حتى وصول السلفة والقيام بخطوات اصلاحية عملية»، وفق ما صرح به. وعلى الرغم من أن هناك جوا «إصلاحيا» كان قد أثير عند تسلم الابيض الإدارة في نيسان الماضي، وخصوصا بعد تأكيد وزير الصحة العامة وائل ابو فاعور ان «اصلاح المستشفى سيدأ مع استقالة المدير السابق فيصل شاتيل»، إلا ان خلفية «عدم محاسبة المخالفين السابقين» التي يتمتع بها الابيض تطرح تساؤلا عن جديته في «النهوض» بالمستشفى، انطلاقا من ان الاصلاح يبدأ بمحاسبة ومساءلة

## امثلة عن المخالفات

منذ فترة، أثرت فضيحة سرقة المازوت في المستشفى، الا ان هذه الفضيحة هي وليدة سياسة «منتهجة» في الإدارة مخالفة لأحكام الانظمة المالية الخاصة بصفقات اللوازم والخدمات، وتتمثل بتعديل شروط المناقصات بعد التلزم. تذكر هنا موافقة الإدارة على التعديل الذي اقترحه رئيس مصلحة المشتريات على شروط مناقصة «توريد المازوت» عام 2008 بعد تلزم توريد هذه المادة لشركة Desert Petroleum. فقد جرى استبدال شرط تركيب حساسات لخزانات المازوت من قبل الملزم بشرط تركيب عدادات. كذلك الإفراج لمصلحة بعض الملزمين عن كفالات حسن التنفيذ قبل أن يفوا بالتزاماتهم. أحد الامثلة على هذا التجاوز، دفع الكفالة النهائية لمصلحة Desert Petroleum عام 2010 قبل أن تقوم الشركة بتركيب العدادات التي قضى بتركيبها دفتر الشروط المعدل. الا ان المخالفة «الابرز» التي باتت عرفا، تكمن في تأليف لجان المناقصات خلافاً للأصول المحددة في نظام المؤسسة المالي، إذ إن جميع اللجان التي ألفت لإجراء مناقصات اللوازم والتجهيزات الطبية ضمت في عضويتها رئيس دائرة الهندسة الطبية، إلى جانب ممثل مصلحة إدارة المواد والمشتريات، وذلك في مخالفة واضحة لأحكام النظام المالي في هذا الشأن.

## تقاقت رئيسة مصلحة الشؤون المالية والإدارية أكثر من 110 ملايين ليرة لقاء أعمال وهمية

المستشفى (مضاعفة الاعتمادات). ويُذكر في هذا الصدد، ابتكار صيغة «المياومة»، التي لم ترد في أي من الأنظمة المرعية الإجراء في المستشفى، والتي ادت الى ادخال حوالي 600 موظف من دون إخضاعهم لمباراة مجلس الخدمة المدنية، بل اتوا في سياق شراء الولاءات السياسية، واستؤجرت خدماتهم دون الاستناد إلى أي معيار لجهة الخبرة والشهادات، وبأجور متفاوتة ما أدى

الى تفاقم العجز. غياب البيانات المالية وبدلات وهمية؛ بالعودة الى مصلحة الشؤون المالية والإدارية، المفارقة تكمن في غياب البيانات المالية الدقيقة المتعلقة بالوضع المالي للمستشفى. عندما طلب ابو فاعور الاطلاع على البيانات المالية، أخبر أن البيانات المالية

## تقرير

# ضغوط عالمية على منظمة العفو:

## أيضا الشوفي

لا يزال الجدل قائما في العالم حول قضية الدعارة، حتى في الدول التي سعت الى تنظيمها. عالميا، هناك تياران يتعارضان كليا، الأول يرى أن الدعارة مهنة يجب تنظيمها، والثاني يعتبر أن الدعارة هي مجال للاستغلال والاتجار بالبشر وعنف يمارس على العاملات فيها، وبالتالي هن ضحايا. أخيراً، احتدم النقاش بشكل قوي بين هذين التيارين عقب تصويت منظمة العفو الدولية في ختام الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلسها الدولي الذي انعقد في 11 من الشهر الجاري، على مسودة عن كيفية التعاطي مع العمل في مجال الجنس، أقرت فيها «وضع سياسات تدعم إنهاء التجريم الكامل لجميع جوانب العمل في مجال الجنس بالتراضي»، وفق بيان المنظمة. لقي الأمر اعتراضات ونقاشات هائلة على الصعيد العالمي، وانتهالت على المنظمة مناشدات تطلب منها التراجع عن المسودة المطروحة، معتبرين أن المنظمة تدعو الى عدم تجريم «تجارة الجنس»، بما في ذلك القوادين، أصحاب بيوت الدعارة ومشتري الأفعال الجنسية. غصّت المنظمة نظرها عن واقع

صوّتت منظمة العفو الدولية، منذ نحو أسبوع، على مسودة عن التعاطي مع العمل في مجال الجنس. تهدف الى عدم تجريم «تجارة الجنس»، ما يعني عدم تجريم جميع أطراف هذه «التجارة». خلق هذا الأمر موجة من الاعتراضات على الصعيد العالمي، فدعت الجمعيات المعارضة للقرار منظمة العفو الى التراجع عن قرارها، مع التشديد على عدم تجريم العاملات في هذا المجال لأنهن ضحايا



النقاش القائم عن إنهاء تجريم صناعة الجنس لا يعني بالحق في الممارسة الجنسية (هيلم الموسوي)